

الإفصاح عن المعلومة المحاسبية كآلية لتفعيل حوكمة الشركات
**Disclosure of accounting information as a mechanism to activate
 corporate governance**

ط. د: فيصل عطة ،

جامعة البليدة 02، (الجزائر) ef.atta@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام : 2021/06/03 ؛ تاريخ القبول : 2021/06/11 ؛ تاريخ النشر : 2021/07/01

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تفعيل حوكمة الشركات، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة والإحاطة بالموضوع قام الباحث بالتطرق إلى مفاهيم حول الإفصاح عن المعلومة المحاسبية من جهة، والتطرق إلى مفهوم حوكمة الشركات من جهة أخرى، بالإضافة إلى إبراز مساهمة الإفصاح المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات.

وعليه خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية يساهم في تفعيل حوكمة الشركات وذلك من خلال تخفيض مشكلة عدم التماثل في المعلومات وإعادة الثقة للمتعاملين والمستثمرين من جهة، وتحقيق الشفافية التي تؤدي بدورها إلى الرفع من جودة المعلومات المحاسبية الواردة في صلب القوائم المالية من جهة أخرى، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز موثوقية القوائم المالية والمحافظة على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي ؛ الشفافية ؛ المعلومة المحاسبية ؛ حوكمة الشركات

Summary:

This study aimed to highlight the role of disclosure of accounting information in activating corporate governance, and in order to achieve the objectives of the study and briefing on the subject, the researcher addressed concepts about the disclosure of accounting information on the one hand, and addressed the concept of corporate governance on the other hand, in addition to highlighting the contribution of accounting disclosure in activating corporate governance.

Accordingly, the study concluded that accounting disclosure of the information contributed to activating corporate governance by reducing the problem of asymmetry of information and restoring confidence to customers and investors on the one hand, and achieving transparency, which in turn increases the quality of the financial statements on the other, which leads to enhancing the reliability of financial statements and preserving the interests of shareholders and other parties.

Keywords: disclosure; transparency; governance; corporate governance

¹ المؤلف المرسل: فيصل عطة، الإيميل: ef.atta@univ-blida2.dz

1- تمهيد:

شهد العالم سلسلة من الأزمات المالية المختلفة والتي مست العديد من الشركات، حيث أرجع أغلب الباحثين والخبراء أن سبب هذه الأزمات ناتج عن سوء التصرف وافتقار الإدارة إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة، بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية. يمثل الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والفعالة لإيصال نتائج الأعمال للعديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من أجل تدعيم قراراتهم، ونتيجة للتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية والمتمثلة في اتجاه الدولة نحو الخصوصية، تزايد الاعتماد على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بموضوع الإفصاح كونه يعتبر من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، إضافة لكونه أحد المبادئ الرئيسية التي تركز عليها حوكمة الشركات. استنادا لما سبق نقوم بصياغة بحثنا في الإشكالية التالية:

- كيف يساهم الإفصاح المحاسبي في تعزيز وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات؟ أهمية الدراسة:

ترجع أهمية موضوع بحثنا للأهمية التي يحظى بها موضوع الإفصاح المحاسبي في الفكر المحاسبي، كونه يمثل إحدى شقي وظيفة المحاسبة فهو الوسيلة الرئيسية والفعالة لإيصال نتائج الأعمال للعديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من جهة، كما أنه يعد أحد المبادئ الرئيسية التي تركز عليها حوكمة الشركات من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تفعيل وتعزيز حوكمة الشركات، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم الإفصاح، أهميته، أهدافه، أنواعه، والتعرف على مفهوم المعلومة المحاسبية ومقومات الإفصاح عنها من جهة أخرى، إضافة إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات، أهميتها، أهدافها. محدداها، وإبراز دور الإفصاح المحاسبي في تفعيلها.

وفي هذا السياق وللإلمام بهذا الموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

- إطار عام حول الإفصاح عن المعلومة المحاسبية؛
- مفاهيم حول حوكمة الشركات؛
- دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل بحوكمة الشركات.

1- إطار عام حول الإفصاح عن المعلومة المحاسبية

من زاوية تاريخية يرتبط تزايد أهمية مفهوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة، وذلك عندما تحولت المحاسبة منذ بداية الستينيات عن ما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين، فبدخول هذه الحقبة التاريخية تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها الرئيسي الذي كانت تؤديه كنظام لمسك الدفاتر غايته الأساسية حماية مصالح الملاك إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات، غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات. ولكي تقوم المحاسبة بوظيفتها الجديدة أوجب ضرورة وجود خصائص

للمعلومة المحاسبية كالملائمة والمصدقية والقابلية للمقارنة والفهم، كما صاحب هذا التطور انفتاح المحاسبة على فروع المعرفة الأخرى كافتتاحها مثلاً على النظرية الحديثة للمعلومات وهي التي قدمت للمحاسبة كثيراً من المفاهيم والأدوات التي عززت من أهمية مبدأ الإفصاح من جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العلمي أثر مباشر على المحاسبة إذ فرضت على المحاسبين أم يولوا اهتماماً خاصاً للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق مثل نظرية المحفظة وما يتفرع عنه من فرضيات كفرضية السوق المالي الكفاء. (عبد الصمد، 2017، ص 175)

1.1- تعريف الإفصاح المحاسبي:

تعددت تعاريف الإفصاح المحاسبي وفيما يلي أبرزها:

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه: "أحد الأركان الأساسية للإعلام المحاسبي ويعني تزويد مستخدمين الخارجيين بالمعلومات لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية، وهذا يتطلب الإفصاح السليم عن البيانات المالية وغيرها من المعلومات الملائمة، وضرورة أن تتضمن القوائم المالية والملاحظات معلومات اقتصادية متعلقة بالمنشأة، وتمثل معلومات جوهرية تؤثر على القرارات التي يتخذها القارئ الواعي لتلك التقارير، وهذا ما يتطلب إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم في اتخاذ قراراته، سواء في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات أو في الجداول أو القوائم المالية الإضافية (الحيالي و آل غزوي، 2015، ص 82). ويعرف أيضاً بأنه: "تقديم المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات، أي نشر البيانات أو المعلومات المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية" (عبد الصمد، 2017، ص 177). كما يعرف بأنه: "تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة لغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات". (الجحاوي و الجميلي، 2017، ص 15)

مما سبق نستنتج أن الإفصاح "هو عبارة عن تقديم المعلومات والبيانات المحاسبية المفيدة والضرورية لمستخدميها في الوقت المناسب وبصورة واضحة ودقيقة، من أجل مساعدتهم في عملية اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المختلفة المتعلقة بالمؤسسة.

2.1- أنواع الإفصاح المحاسبي

وفي هذا السياق وبناءً على ما تم ذكره من تعريفات على يمكن تصنيف الإفصاح المحاسبي إلى عدة تصنيفات أهمها (براضية و بلعوز، 2015، ص 77):

- **الإفصاح الكامل:** أي أن يشمل الإفصاح كافة المعلومات المحاسبية المتوفرة، مما يعني إظهار معلومات بكميات كبيرة، وهذا قد يؤدي إلى إغراق مستخدمي القوائم المالية بمعلومات قد لا يكون هناك حاجة إليها.
- **الإفصاح العادل:** يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.
- **الإفصاح الكافي:** يعتبر الإفصاح الكافي من أكثر المعلومات استخداماً وهو يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الذي يلزم عنه، كي تكون القوائم المالية غير مضللة، أي يتضمن الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية".

- **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعتها.

- **الإفصاح الوقائي:** ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، ويهدف هذا الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي بصفته خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المحاسبية.

- **الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي:** يتسم هذا الإفصاح عموماً باتجاه متزايد نحو التوسع في الإفصاح و التعدد في مجالاته ليس فقط بالتركيز على المعلومات المحاسبية المالية و إنما يشمل أيضاً معلومات غير مالية كمية و وصفية مثل: معلومات كمية عن الطاقة الإنتاجية للوحدة المحاسبية. (لزرقي، 2017، ص307)

3.1- أهمية وأهداف الإفصاح:

تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي في أن القوائم والتقارير المالية هي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستثمرين للحصول على المعلومات المهمة حول المنشأة، وبالتالي حتى تكون القوائم والتقارير المالية موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، لا بد من أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين جميع الأطراف التي لها مصالح بالمنشأة، وزيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد يساهم في ظهور الإفصاح المحاسبي وزيادة أهميته. (موسى و الفكي، 2014، ص101)

كما تتجلى أهمية الإفصاح المحاسبي أيضاً في ضبط وانتظام السوق المالي وذلك من خلال إفصاح مؤسساته، لأنها تسمح للمشاركين فيه بتقييم المعلومات الرئيسية حول نطاق ومجال التطبيق، فيتمكنون من الحصول على معلومات (المفترض أنها صادقة) تمكنهم من تقييم أنشطة المؤسسات ومخاطرها، مما يشجع المشاركة برأس مال آمن وفعال. (قنطقجي، 2012، ص36)

وتظهر أهمية الإفصاح المحاسبي أيضاً في عندما تقوم الشركة بإيصال كل ما يتعلق وبهم المستفيد والمستثمر بشكل خاص من المعلومات والبيانات المالية للسنة الحالية ومقارنتها بالمعلومات السابقة لسنوات ماضية، وأيضاً قد تحتوي التقارير المالية على معلومات إضافية بخصوص نشاطات مستقبلية تروم الشركة المشاركة بها. (الججاوي و الجميلي، 2017، ص18)

إضافة لما سبق فإن الإفصاح المحاسبي يهدف إلى توفير معلومات محاسبية على شكل أرقام وفي أسلوب ثري للعمليات التي قامت بها المؤسسة والتي تعبر عن ممارسات الإدارة ومدى نجاحها أو فشلها في تحقيق أهدافها الاقتصادية بشكل مقبول. وعليه يمكن تلخيص أهداف الإفصاح المحاسبي فيما يلي (عبد الصمد، 2017، ص180):

- توفير معلومات لمساعدة أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات المناسبة لهم والمقارنة ضمن السنة الواحدة وبين السنوات؛

- توفير معلومات حول التدفقات النقدية المستقبلية؛

- مساعدة المستثمرين في تحديد العائد على الاستثمار؛

- إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية. (موسى و الفكي، 2014، ص102)

4.1- مفهوم المعلومة المحاسبية ومستخدميها:

تزايد الاعتماد على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية، كونها عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بواسطة النظام المحاسبي، إضافة لأنها تمثل الأداة الرئيسية التي تبنى عليها مختلف القرارات الاقتصادية المتخذة من طرف مستخدمي المعلومات.

أ. تعريف المعلومة المحاسبية:

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها: "المعلومات بمفهومها البسيط هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات تمثل لغة وأداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب أن يحدد هدفها بوضوح وبين مستلمها الذي يتطلب من هذه المعلومات أن تكون فاعلة وذات كفاءة ومفيدة في اتخاذ القرارات (الحياي و آل غزوي، 2015، ص 62). وتعرف أيضا بأنها: "هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، وتكون المعلومات المحاسبية كمية كالقوائم المالية وتقارير الأداء عن التنفيذ الفعلي للموازنات، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث التفصيل أو الاختصار حتى تكون ذات منفعة لمتخذي القرار" (جمعة و العرييد و الزعي، 2003، ص 32). كما تعرف بأنها: "كل المعلومات الكمية و غير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها و التقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية و في خطط التشغيل و التقارير المستخدمة داخليا". (محسن، الحبيطي، هاشم، و السقا، ص 5). من هذا التعريف نستنتج أن هنالك جهتين (داخلية، خارجية) تقوم باستخدام المعلومات المحاسبية، وعليه نميز نوعين من المعلومات المحاسبية وهي كالتالي (بوشدوب، 2014، ص 104):

- **المعلومات الموجهة للاستخدام الخارجي:** تخضع هذه المعلومات إلى قواعد تنظيمية ذات طبيعة محاسبية، مالية وجبائية، وتوجه للمساهمين، الإدارة الجبائية، البنوك والمقرضين، الشركاء التجاريين.
- **المعلومات الموجهة للاستخدام الداخلي:** والتي تساعد المسيرين على قياس الفعالية، تقييم كفاءة إدارة المسؤولين عن العمليات، الاعتماد على الموازنات بهدف وضع التقديرات، تحليل الانحرافات والقيام بالأعمال التصحيحية، أداة للمساعدة على اتخاذ القرار.

ب. مستخدمي المعلومات المحاسبية

- هناك العديد من مستخدمي القوائم المالية الذين يقومون بقراءتها بغرض اتخاذ قراراتهم تجاه الوحدة الاقتصادية التي يرغبون في التعامل معها. ومن أمثلة ذلك (ندا و حماد و عطية، 2007، ص 12):
- أ- **إدارة المنشأة:** تقوم إدارة المنشأة بجميع مستوياتها باستخدام المعلومات المحاسبية في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.
 - ب- **المستثمرون:** يقوم المستثمرون باستخدام المعلومات المحاسبية بغرض اتخاذ قرارات بخصوص الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة، أو بيعها للغير، أو زيادة استثماراتهم في المنشأة.
 - ج- **الموردون:** يقوم الموردون باستخدام المعلومات المحاسبية بغرض دراسة مدى قدرة المنشأة على سداد ما يستحق عليها من ديون، وبالتالي يمكن للمورد اتخاذ قرار بالبيع بالآجل أو عدم البيع بالآجل للمنشأة.
 - د - **البنوك:** تقوم البنوك باستخدام المعلومات المحاسبية بغرض دراسة مدى قدرة المنشأة على سداد ما يستحق عليها من ديون وفوائد هذه الديون، لاتخاذ قرار بالموافقة أو عدم الموافقة على إعطاء قرض لهذه المنشأة.
 - هـ - **جهات أخرى:** هناك جهات أخرى يمكنها الاستفادة من المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتها تجاه المنشأة، مثال ذلك مصلحة الضرائب بغرض تحديد قيمة الضرائب المستحقة على المنشأة، ونقابات العمال بغرض تحديد الأجر المناسب للعمال.

5.1- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية: يركز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في

القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:

- **تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** ينبغي إعطاء اهتمام خاص بالقوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في ذلك، ولا شك أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد، هذا ويبقى مجال الإفصاح بالقوائم المالية قيد التطور والاتساع حيث مازالت تكتسيه العديد من المشاكل نتيجة لتوسع قاعدة المستخدمين لتلك القوائم، وارتفاع عددهم ومطالبهم المتزايدة التي من الصعب تحديدها، بالإضافة إلى عدم وجود إطار نظري يحكم عملية توسيع قاعدة الإفصاح ومجاله بالقوائم المالية. (براضية و بلعزوز، 2015، ص78)

- **تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية:** ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بخاصية ملاءمتها، بحيث تعد المعلومة ملائمة لمستخدم ما إذا كان من الممكن الاستفادة منها في غرض معين. (لرزق، 2017، ص308)

- **تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:** بعد تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية، كذلك الغرض الذي ستستخدم فيه، تتمثل الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية، وهي: قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، والأرباح المحتجزة. ثم قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، هذا إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية، لكن نظراً لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم. (مطر، 2004، ص 342)

- **تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:** ينبغي في قنوات بث المعارف أن توفر فرصاً متساوية وفي التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة (الدليمي، 2019، ص71). فهناك العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمه واتخاذ القرار الصحيح، وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الاستخدام (براضية و بلعزوز، 2015، ص77):

- الإفصاح من خلال القوائم المالية والملاحق؛

- الملاحظات الهامشية،

- التوضيح بالأقواس؛

- تقرير مراجع الحسابات،

- تقرير هيئة الرقابة الشرعية.

- **توقيت الإفصاح عن المعلومات:** يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعداد وعرض، وتقديم المعلومات لمستخدميها؛ بمعنى أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار ترتبط بمدى حصوله على المعلومات الملائمة في الوقت المناسب مع مراعاة عامل الدقة، وشدد مجلس المبادئ المحاسبية في بيان رقم 04 الصادر بتاريخ 1997 على أهمية عنصر التوقيت في الإفصاح، كما

تجدر الإشارة إلى أن الإفصاح الإلكتروني يساعد علي نشر المعلومات في التوقيت المناسب مع سهولة الوصول إليها. (لوزق، 2017، ص308)

2- مفاهيم حول حوكمة الشركات:

يغطي موضوع حوكمة الشركات بالاهتمام الكبير في جميع أنحاء العالم خصوصاً بعد التغيرات التي شهدتها في السنوات الأخيرة، والمتتمثلة في الأزمات المالية والاقتصادية وما تبعها من اختيارات في العديد من الشركات، الأمر الذي دعا إلى إيجاد معايير لأفضل الممارسات والإجراءات في الإدارة والتنظيم والمراقبة والإشراف الفعال على الشركات، وعليه سنتطرق خلال هذا المحور إلى مفهوم حوكمة الشركات، أهميتها، أهدافها، أطرافها، ومحدداتها.

1.2- تعريف حوكمة الشركات:

تعددت تعاريف حوكمة الشركات وفيما يلي أهمها:

تعرف الحوكمة بأنها: "مجموعة القواعد والإجراءات والنظم (الإدارية، القانونية، المحاسبية، المالية، الاقتصادية) ، والتعليمات التي توجه سلوك الشركة وتحكم العلاقة بين كل الأطراف المشاركة في النشاط، بالشكل الذي يحقق التفاعل بين تلك الأطراف وما يؤدي إلى تحسين الأداء ونزاهة السلوكيات، والحد من الممارسات الخاطئة فضلاً عن استغلال الموارد بكفاءة وفعالية من أجل تحقيق أهداف الشركة" (طالب و المشهداني، 2010، ص27). كما تعرف بأنها: "هي النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصرافة" (الحياي وآل غزوي، 2015، ص25). وقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها: "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها". (أبو النصر، 2015، ص64) وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) بأنها: "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة و مجلس إدارتها و المساهمين و الأطراف الأخرى ذات المصلحة داخل الشركة، متضمنة ذلك هيكل الأطراف الموضوعية من قبل الشركة و وسائل تحقيق تلك الأهداف مع رقابة محددة ومستمرة للأداء". (الجمال، 2014، ص491) وتعرف أيضاً بأنها: "هي مجموعة الآليات و الإجراءات و القوانين و النظم و القرارات التي تضمن كل من الانضباط و الشفافية و العدالة و بالتالي تهدف إلى تحقيق الجودة و التميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة و للمجتمع ككل". (علي و شحاته، 2007، ص15) من هذا التعريف نجد أن مصطلح الحوكمة يشير إلى الخصائص التالية (مرحوم، 2012، ص06):

- الانضباط: أي إتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح؛
- الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث؛
- المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة؛
- المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كعنوان اقتصادي جيد؛
- المسائلة: أي إمكانية تقييم و تقدير أعمال مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية؛
- الاستقلالية: أي لا توجد تأثيرات و ضغوط غير لازمة للعمل؛
- العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.

ويشير المفهوم المحاسبي لحوكمة الشركات إلى: "توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية، وتركز هذه النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية ومزايا المديرين وتطبيق معايير المحاسبة المتعارف عليها دولياً". (عبد الصمد، 2017، ص35)

من خلال ما سبق نستخلص أن الحوكمة هي عبارة عن: "مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تشكل نظاما يقوم بإدارة الشركات ومراقبتها بهدف حماية مصالح المساهمين وكل الأطراف ذات العلاقة، وتوفير إشراف ورقابة على المخاطر التي قد تقع فيها المؤسسات وإدارتها مما يؤدي إلى تحسين الأداء وتحقيق الاستقرار المالي".

2.2- أهمية وأهداف الحوكمة

تبرز أهمية الحوكمة لشركات القطاع العام والخاص بنفس الأهمية، وقد بذلت الجهود لغرس الحوكمة في مؤسسات القطاع العام، أو عندما تعمل تلك الدول على إعداد مؤسسات القطاع العام للخصخصة من خلال توافر الشفافية والوضوح والدقة في القوائم المالية والعمل من خلال طريقة ديمقراطية شفافة كي يتمكن أصحاب المصالح من اتخاذ قرارات صائبة للحصول على عائد عادل من الموجودات وهذه الإجراءات هي لب وجوهر الحوكمة. (طالب و المشهداني، 2010، ص33)

إذ تتمتع الحوكمة بمزايا ومنافع كبيرة يمكن لكل من يطبقها أن يجني ثمارها والتي تتمثل فيما يلي (صاغور، 2013، ص80):

- الشفافية والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات بالشكل الذي يزيد ثقة المستثمرين فيها ويدفعهم إلى الاعتماد عليها عند اتخاذ قراراتهم؛
- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية ومنع حدوث الانهيارات المصرفية؛
- زيادة درجة حماية حقوق أصحاب المصالح بالشركات وتخفيض المخاطر؛
- ارتفاع مستوى الأداء الاقتصادي؛
- تحسني صورة الشركة بالسوق وهو ما ينعكس على حركة أسهمها؛
- تخفيض تكلفة التمويل؛
- زيادة القدرة التنافسية للشركة.

بالإضافة إلى أن حوكمة الشركات أهمية بالغة تكمن في جذب الاستثمارات سواء الأجنبية منها أم المحلية، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال وازدياد فرص التمويل فضلا على إمكانية الحصول على مصادر أرخص مما يزيد من أهمية الحوكمة بكل خاص بالنسبة للدول النامية. (طالب و المشهداني، 2010، ص34)

إضافة للأهمية التي تحظى بها حوكمة الشركات فإن تطبيق مبادئ الحوكمة يساهم في تحقيق مجموعة من الأهداف، وتتمثل أهداف حوكمة المؤسسات فيما يلي (عبد الصمد، 2017، ص43):

- تأكيد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها؛

- حماية أصول المؤسسة، وكذا حماية حقوق المساهمين، وغيرهم من أصحاب المصالح، وتعزيز دورهم في مراقبة أداء المؤسسة؛
- تحسين أداء المؤسسة، وقيمتها الاقتصادية وقيمة أسهمها؛
- تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية في المؤسسة؛
- تحقيق العدالة والنزاهة والشفافية في جميع تعاملات المؤسسة وعملياتها.

3.2- محددات الحوكمة:

وتتمثل هاتين المجموعتين فيما يلي:

أ- المحددات الخارجية:

وتشير تلك المحددات إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يشمل على القوانين العامة المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، كفاءة القطاع المالي (المصارف وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج فضلاً عن كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة)، وبعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة منها (الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المدققين، المحاسبين، المحتمين وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة من خلال تقليل التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص. (طالب و المشهداني، 2010، ص46)

ب- المحددات الداخلية:

وتشير إلى القواعد والأساليب المعتمدة من قبل الشركة، والتي تحدد من خلالها كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخ الشركة من أجل تحديد مسؤولية كل طرف، وما يترتب عليها من مساءلة، حيث تساهم هذه المحددات الداخلية في تنظيم العلاقة بين كل من مجلس الإدارة، المديرين التنفيذيين، والمساهمين، ومختلف أصحاب المصالح، من أجل التقليل من تعارض المصالح. (سفير و بوبكر، 2018، ص43)

4.2- مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خمسة مبادئ سنة 1999 والتي تعتبر لحد الآن الأساس في تطبيق حوكمة الشركات، والتي تضمن العديد من التعديلات الهامة التي صدرت بعد العديد من المشاورات المكثفة، ثم قامت بإضافة مبدأ سادس سنة 2004. وتتمثل فيما يلي (بك، 2015، ص19):

أ- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

ب - حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة البيانات المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

ج - المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو

دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

د- دور أصحاب المصالح: يمثل دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والزبائن.

هـ- الإفصاح والشفافية: ينبغي أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات تحقيق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها الوضعية المالية والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة. (عبد الصمد، 2017، ص41)

و - مسؤوليات مجلس الإدارة: تشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية. (البحاوي و آل فتح الله، 2017، ص67)

مما سبق نستنتج أن حوكمة الشركات تحتاج إلى بيئة تعي هذه المبادئ كي يتم تطبيقها بشكل السليم من أجل تحقيق أهدافها، فدون تفعيل هذه المبادئ لا يبقى أي معنى لمفهوم الحوكمة وبالتالي يصبح الجهد ضائعا، وهذا ما يتطلب تضافر للجهود الدولية والإقليمية فضلا عن المحلية للالتزام بمعايير ومبادئ الحوكمة التي تصدرها المنظمات والهيئات المهنية الدولية، ويتوجب الاقتناع بأهمية هذه المبادئ والمعايير والضوابط من أجل المساعدة في عملية تطبيقها. (طالب و المشهداني، 2010، ص43)

5.2- أطراف حوكمة الشركات

لأطراف حوكمة الشركات مسؤوليات عديدة، سواء بالفكر أو العمل التنفيذي أو بالشكل الوعي الارتباطي بها، وهي تعمل من أجل توسيع دورها ونطاقها العام وزيادة الوعي بأهميتها وتلبية الحاجات الخاصة بها وأهمها (بك، 2015، ص49):

أ. **النظام العام:** يشمل الضوابط والأحكام والقوانين، والأعراف والمبادئ الراسخة والمستقرة في أعماق المجتمع.

ب. **الدولة:** الدولة ككيان إداري له وظائفه وله هيكله الإداري وبنائه التنظيمي ومؤسساته الفاعلة ووحداته المتفاعلة التي تعتمد كل منها على الأخرى، تتمثل مؤسسات الدولة في سلطاتها الثلاث:

- السلطة التشريعية: وما تسنه من تشريعات وقوانين.

- السلطة التنفيذية: وما تقوم به من أعمال عمليات تنفيذية.

- السلطة القضائية: وما تصدره من أحكام وما تعمل على تحقيقه من عدالة.

ج. **الأفراد العاملين المتعاملين:** هم اهتمام وأصحاب العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالشركة، وهم يتمثلون في:

- **المساهمين:** وهم الأطراف التي تقوم بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم ، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين، تتراوح ملكية الأسهم بين نوعين من الهيكلة.

– **مجلس الإدارة:** وهم من يمثلون المساهمين وأيضاً الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لإعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة كيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

– **الإدارة:** وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

– **أصحاب المصالح:** هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل العملاء، الدائنين، الموردين والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متضاربة ومختلفة في بعض الأحيان، فكل هذه الأطراف مهمة في معاداة العلاقات بالشركة، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمين تحقيق الإستراتيجيات الموضوعية للشركة فهم الأداة التي تحرك الشركة، لذا ينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهى الحرص والدقة بتزويدهم بالمعلومات الصحيحة والعاكسة للوضعية الحقيقية للشركة. (سفير و بوبكر، 2018، ص42)

فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفون بمقدرة الشركة على استمرار.

فالحوكمة بذلك هي مسؤولية أطراف عديدة، أطراف ضائعة فيها سواء في الفكر أو في العمل التنفيذي ، أو في تشكيل الوعي الارتباطي بها.

3- دور الإفصاح عن المعلومة المحاسبية في تفعيل بحوكمة الشركات:

تعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية، وترجع المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي إلى أنظمة وقوانين الشركات، ولقي الإفصاح المحاسبي اهتمامات الهيئات المهنية والجهات الأكاديمية البحثية عالمياً ومحلياً، ولا زال كتاب النظرية المحاسبية يتعرضون إلى ماهية كفاءة وعدالة واكتمال الإفصاح المحاسبي وتعزيز الأداء والشفافية والمساءلة بالشركات (أبو الحام، 2009، ص51). وعليه فإن الإفصاح يتغير مفهومه ومتطلباته من مجتمع لآخر طبقاً لعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، كما أن درجة الإفصاح تتوقف على الهدف من التقارير المالية وعلى كمية ونوعية المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير، ويترتب على ذلك أن درجة الإفصاح تتأثر بعوامل تتعلق بالمجتمع المدني الذي تعد فيه التقارير المالية، وأخرى تتعلق بالمعلومات التي يتعين الإفصاح عنها وصفاتها النوعية، بالإضافة إلى عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ومدى رغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات المهمة (عبد الصمد، 2017، ص190). وفيما يتعلق بالمعلومات فإن مستوى الإفصاح في التقارير المالية يتأثر بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها، وأهمها أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها، وأن تكون هنالك ثقة بهذه المعلومات عند الاستفادة منها بالإضافة لقابليتها للتحقق والمقارنة، وفي هذا الصدد أشارت لجنة معايير المحاسبة المالية إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة مثل أي أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها (الحيالي و آل غزوي، 2015، ص102). كما تزايد الاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي خاصة في ظل العولمة، فالمؤسسات أصبحت كبيرة جداً ولها تأثير واسع يشمل المجتمع بشكل عام، الأمر الذي يحتم عليها تحمل مسؤوليات تجاه أطراف متعددة وليس فقط ملاكها. وعليه فإن وجود نظام إفصاح قوي يشجع على الشفافية ويعزز الحوكمة كما يقلل من

تعارض أصحاب المصالح داخل المؤسسة وخارجها من خلال تماثل المعلومات، وتفعيل نظام المساءلة وهذا ما ينعكس على الأداء المالي والإداري للشركة (عبد الصمد، 2017، ص179). إذ يقصد بالشفافية الإفصاح العام عن المعلومات المتجددة والصادقة التي تمكن مستخدميها من التقييم الدقيق لوضع المؤسسة وأدائها المالي، وللأنشطة ووضوح المخاطر وممارسات إدارة المخاطر، لذلك فالإفصاح وحده لا يؤدي إلى الشفافية، ولأجل تحقيق الشفافية لابد من تقديم إفصاح دقيق وكاف ذي صلة بالمعلومات النوعية والكمية التي تمكن المستخدمين من القيام بالتقييمات الملائمة لأنشطة المؤسسة ووضع المخاطر. (قنطقجي، 2012، ص37)

وعليه فإن وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية يشجع على الشفافية الحقيقية للشركات والمؤسسات الاقتصادية، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداة قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضاً من خلال زيادة حاجة الشركات إلى التمويل، فالإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والملاك أو المساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها ولكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يجب أن تعتبر بصدق عن الظواهر والأحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلة للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم. (بوقدوم و قنون، 2018، ص47)

وعليه يمكن إدراج أهم مجالات مساهمة الإفصاح المحاسبي في تطبيق حوكمة الشركات فيما يلي (عبد الصمد، 2017، ص210):

- إعادة الثقة للمتعاملين والمستثمرين من خلال دقة البيانات والمعلومات المحاسبية والشفافية في التقارير المالية؛
- تخفيض مشكاة عدم التماثل في المعلومات التي تنشأ بين الإدارة والمساهمين الذين لا يشاركون مباشرة في الإدارة ومحاولة خلق جو من الشفافية في المؤسسة من خلال الإفصاح العادل والملائم؛
- حماية صغار المساهمين وتحقيق معاملة عادلة بينهم وذلك بتوفير الإفصاح لهم بنفس القدر الذي يستفيد منه كبار المساهمين خاصة في الدول التي تطبق نماذج الحوكمة المغلقة؛
- توصيل البيانات والمعلومات المالية وغير المالية الملائمة لمتخذي القرارات من داخل وخارج المؤسسة وهذا ما يؤكد مفهوم الحوكمة ويحث عليه من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة؛
- تعزيز كفاءة الأسواق من خلال تقديم المعلومات الملائمة للمستثمرين لمعرفة المزيد عن المؤسسات وعن أدائها وتمكينهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، وزيادة الرقابة على المؤسسات من خلال هذه الأسواق خاصة في الدول التي تطبق نماذج الحوكمة المفتوحة.

1.3- دور الإفصاح في الحد من حالات عدم التماثل:

يحدث عدم تماثل المعلومات بين مختلف الأطراف ذات المصلحة عندما تعتمد المؤسسة حجب معلومات معينة عن الأطراف التي لها علاقة مع المؤسسة أو تحجبها نتيجة لاعتقادها أن هذه المعلومات قد تضر بمركزها التنافسي عندما يستخدمها المنافسون في تعديل خططهم الإنتاجية أو قراراتهم الاستثمارية (بك، 2015، ص61). والمقصود بعدم تماثل

المعلومات هو أنه غالباً ما تتوفر المعلومات لدى الوكلاء (المسيرين) عن الموارد التي يديرها بمستوى أكبر بكثير من توفرها لدى الموكلين (الملاك)، وبالتالي فقد يمارس الوكلاء سياسات أو استراتيجيات لا تحقق أفضل ما يرجوه الملاك، والتي قد تضر بمصالح المساهمين ومصالح الشركة ككل، حيث أن عدم تماثل المعلومات لا يحدث نتيجة لطبيعة ومواصفات كل طرف فحسب، وإنما يحدث كذلك كنتيجة لكثرة التعارضات الموجودة في المؤسسة بين مختلف الأطراف المؤثرة. (عاشوري، 2016، ص73)

يعمل الإفصاح المحاسبي على تخفيض عدم التماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، وبالتالي زيادة كفاءة السوق المالي وصولاً إلى الأسعار الحقيقية للأسهم، إلى جانب زيادة حجم العمليات وتوفير السيولة التي تشجع التعامل في سوق المال. فالإفصاح يزيد من حجم تداول الأسهم ودقة تنبؤات المحللين مما يؤثر على خفض كلفة حق الملكية. ويظهر دور الشفافية في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الشركات والمستثمرين في الأسواق المالية. فالشفافية تخفف من التكاليف وتعمل على زيادة السيولة، وبالتالي تخفض من عدم التماثل المعلومات وتوافر الشفافية في الإفصاح يمكن الحصول على معلومات ذات جدوى قادرة على تحقيق الكفاءة في السوق المالي إلا أن ذلك يعتمد على الاستيعاب الجيد لهذين المفهومين وتقييمهما بشكل يحقق الغاية منهما (الجحاي و الجميلي، 2017، ص56). وذلك من خلال:

أ. الاهتمام بالمعلومات المالية وغير المالية

إن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح والشفافية، فإذا كان الإفصاح والشفافية هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن المعلومات المالية للشركات يجب أن يتم الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية لأنها تؤثر في قرارات المستثمرين من خلال دعم وترشيد القرار المتخذ قبل عملية الشراء أو البيع (قادة، 2016، ص194). وعليه ينبغي أن يتم إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي (الدلمي، 2019، ص70). فإن انحصار الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية فقط قد ينتج عنه ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية في مجال تسعير الأسهم، بحيث أن المعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق المال الكفاء، وما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية يختص أولها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية (قاضي، 2020، ص11). وعليه ينبغي أن تعد المعلومات المفصّل عنها استناداً إلى معايير محاسبية عالية الجودة وأن تشمل المعلومات المالية وغير المالية (طالب و المشهداني، 2010، ص40). فالمعلومات غير المالية تحظى باهتمام كبير من قبل صانعي القرار وتتميز بأنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية كما أنها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى بواسطة غير المتخصصين في مجال المحاسبة وتعتبر المعلومات غير المالية مصدر ذو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمراجعين باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام المراجعة بل أضحت تلعب دوراً عظيم الأهمية في العديد من المجالات. وعليه يمكننا تعريف المعلومات غير المالية بأنها كافة المعلومات بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية ومعظم الملاحظات المرفقة بها كما أنها تتضمن كل من المعلومات الخبرية والمعلومات الكمية غير المالية وعلى وجه العموم فإن المعلومات غير المالية تشير إلى كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمية مثل: عدد العمال، الحصة التسويقية، إحصائيات التشغيل، الخ... أو وصفية مثل: مستوى المنافسة، الحالة الاقتصادية العامة، تقديم المنافسين لمنتجات جديدة، الكفاءة الإدارية... الخ. (قاضي، 2020، ص11).

ب. التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي

لكي يتمكن من توسيع دائرة المعلومات المتاحة لمجموع المستثمرين، والحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم وحتى نصل إلى سوق كفاء لرأس المال، والوصول للسعر العادل للسهم لابد وأن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي (قادة، 2016، ص194). فالإفصاح الاختياري يتم من خلال قيام الشركة بالإفصاح عن مزيد من المعلومات أكثر مما هو مطلوب (الججاوي و الجميلي، 2017، ص59). فتشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الإستراتيجية والبيانات غير المالية بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية القوائم المالية وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لمجموع المستثمرين، ولكن يتم الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة وحتى نصل إلى سوق كفاء لرأس المال، وحتى يمكن الوصول للسعر العادل للسهم لابد وأن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي. (قاضي، 2020، ص11)

ج. تدعيم الإفصاح الإلكتروني

يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار، والإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا ومنها (قادة، 2016، ص194):

- توفير المعلومات المالية وغير المالية في الوقت المناسب .
- تحقيق التغذية العكسية.
- تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات .
- تحقيق إمكانية التحديث الفوري.
- سهولة الوصول للمعلومات المطلوبة

كما يحقق الإفصاح المحاسبي الإلكتروني مزايا أخرى تتمثل في (الججاوي و الجميلي، 2017، ص57):

- يحقق الإفصاح الإلكتروني تخفيضاً لتكاليف توزيع المعلومات، إذ تتجنب تكاليف المترتبة عن طباعة وتوزيع المعلومات في حالة إتباعها الإفصاح التقليدي. فضلاً عن اقتصار الوقت المرتبط بتوزيع تلك المعلومات؛
- يمكن الإفصاح الإلكتروني المستخدمين من أن يحملوا المعلومات إلى حاسباتهم الشخصية لإجراء التحليلات الخاصة بهم؛
- تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات من قبل المستخدمين بسرعة وجهد أقل إذ تسمح متصفحات الإنترنت بالبحث فائق السرعة عن البيانات وتفاصيل محددة مسبقاً لمتخذ القرار.

2.3- الإفصاح المحاسبي كأحد مبادئ حوكمة الشركات

يعد مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات نظراً لما يمثله من استقرار وحماية لجميع أصحاب المصالح مع الشركات، حيث اهتمت المبادئ بضمان توافر الإفصاح المتساوي وفي الوقت المناسب عن المعلومات المادية وغير المادية، واهتمت بمسؤولية المراجع الداخلي والخارجي عن المعلومات المفصح عنها، وقابلية المساءلة والمحاسبة للمراجعين الخارجيين والداخليين مع الإشارة لواجباتهم اتجاه الشركة، وأنهم يقومون بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول في عملية المراجعة، ولقد نصت مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2004 على مبدأ الإفصاح والشفافية وقد أشارت في ذلك إلى أنه ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والشفاف وفي الوقت المناسب عن

كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، الأداء، حقوق الملكية (قادة، 2016، ص193). وعليه ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بالشركة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة، بحيث يجب إعداد ومراجعة القوائم المالية، والإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع معايير محاسبة ومالية ذات جودة. (سفير و بوبكر، 2018، ص46)

إن تطبيق قواعد حوكمة الشركات أصبح مطلباً ضرورياً، من أجل الإسهام في إنجاح ونمو سوق المال بما يعود على تنمية الاستثمار، ولذا فإن دور الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات المساهمة والمؤسسات الاقتصادية بكافة أشكالها يجب أن يتعدى الالتزام بتطبيق مواد أنظمة قوانين الشركات التي تقوم بها مجالس إدارة الشركات إلى تقديم توصيات ومقترحات من شأنها أن تعمل على توفير الآلية التي تضمن سير عمل الشركات على وجه أفضل، ولاشك أن توفير هذه القواعد يجب أن يتم من قبل عدد من الجهات الرسمية وجهات القطاع الخاص كالغرف التجارية والتي من شأنها أن تعمل على تعزيز وتفعيل تطبيق قواعد حوكمة الشركات الذي أصبح مطلباً ضرورياً، وذلك للمساهمة في تدعيم الثقة في الشركات والمؤسسات من خلال تبني المبادئ والقواعد الدولية الخاصة بأفضل الممارسات لضمان الوصول لأفضل الأداء الإداري والمالي في الشركات علاوة على تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة اللازمين لضمان حماية حقوق المساهمين. (أبو الحام، 2009، ص51)

3.3- الإفصاح المحاسبي كأساس لضمان حقوق أصحاب المصالح

يحقق الإفصاح المحاسبي الشفافية والتي تؤدي بدورها إلى جودة المعلومة التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من أجل المحافظة على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، فكل شركة ملزمة قانوناً بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الإيحاء أو عدم الوضوح، مما يؤثر على جودة المعلومات، فقد يعتمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين. (عبد الصمد، 2017، ص205)

فيساعد إرساء مبادئ حوكمة الشركات في ضمان حقوق كافة المساهمين سواء كانوا أغلبية أو أقلية فيما يخص حق التصويت، وحق المشاركة في القرارات ذات التأثير الجوهرية على أداء الشركة في المستقبل، حيث يساهم الإفصاح الشفاف والعدل عن أداء الشركة ووضعها المالي في إعلام مختلف المساهمين سواء كانوا حاليين أو محتملين عن المخاطر أو المزايا المترتبة عن الاستثمار في هذه الشركة، وتتيح الحوكمة للمساهمين نسبة أكبر من السيولة جراء بناءها للثقة والكفاءة في سوق المال، ما يمكنهم من تنويع أصولهم وبيعها إذا أرادوا ذلك (سفير و بوبكر، 2018، ص39). وعليه فإن أهم دوافع الاهتمام بموضوع الحوكمة هو إعادة الثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية، التي تأثرت بالعديد من الانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من المؤسسات العملاقة والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة المعلومات المحاسبية وما تتضمنه من أخطاء، لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية الحوكمة هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمل في طياته من إعداد دقيق للمعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير العالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة (عبد الصمد، 2017، ص207). وذلك لأن لتوافر المعلومات دور مهم في صناعة القرار وتقييم الأداء والمعرفة بظروف الشركة ومع من تتعامل معهم، لذلك تعتبر الشفافية والإفصاح عن الأمور المالية وغير المالية من الأعمدة الرئيسية لحوكمة الشركات التي من شأنها تحقيق الحماية للمساهمين وأصحاب المصالح. (الدليمي، 2019، ص75)

وفي الأخير نقول أن للإفصاح المحاسبي أهمية كبيرة وذلك باعتباره الأداة الرئيسية والفعالة لتوصيل المعلومات لمستخدميها، كما أن له دور مهم حماية مصالح المساهمين والأطراف ذات العلاقة، وذلك من خلال التشجيع على الشفافية والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق جودة للمعلومات المعروضة في صلب القوائم المالية من جهة، والحد من حالات عدم التماثل في المعلومات المحاسبية من جهة أخرى مما يساهم في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في بيئة الأعمال.

خاتمة:

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة أن يبين أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من جهة، ودوره في تعزيز وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات من جهة أخرى، وذلك باعتبار أن الإفصاح المحاسبي من بين المفاهيم والمبادئ المحاسبية الأساسية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة المعلومات المحاسبية، إضافة لدوره في تفعيل الشفافية والتي تؤدي بدورها إلى تحقيق جودة للمعلومات وضمان إطار جيد لحوكمة الشركات. وعليه نستنتج أن:

- الإفصاح المحاسبي هو عملية تقديم المعلومات والبيانات المحاسبية المفيدة والضرورية لمستخدميها في الوقت المناسب وبصورة واضحة ودقيقة، من أجل مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم المختلفة المتعلقة بالمؤسسة؛
- حوكمة الشركات مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تشكل نظاما يقوم بإدارة الشركات ومراقبتها بهدف حماية مصالح المساهمين وكل الأطراف ذات العلاقة؛
- الإفصاح المحاسبي يساهم في تفعيل حوكمة الشركات من خلال تخفيض مشكلة عدم التماثل في المعلومات وإعادة الثقة للمتعاملين والمستثمرين؛

- حوكمة الشركات تتطلب الإفصاح البيانات والمعلومات المالية وغير المالية والتحول إلى الإفصاح الإلزامي بدل الاختياري، بالإضافة إلى تدعيم وتفعيل الإفصاح الإلكتروني من أجل تقديم المعلومات المفيدة والضرورية لمستخدميها في الوقت المناسب؛

- يساهم الإفصاح المحاسبي في تحقيق الشفافية والتي تؤدي بدورها إلى الرفع من جودة المعلومات المحاسبية الواردة في صلب القوائم المالية، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز موثوقية القوائم المالية والمحافظة على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى.

التوصيات والاقتراحات:

- العمل على تعزيز الإفصاح الإلكتروني وذلك من أجل مواكبة التطورات التي يشهدها العالم؛
- ضرورة تفعيل وتعزيز تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية من أجل تعزيز التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة؛
- العمل على نشر الوعي لدى كافة الأطراف ذات العلاقة في يتعلق بموضوع الإفصاح والحوكمة الشركات بما فيها الجمهور.

قائمة المراجع:

- 01- جمعة أحمد حلمي، العرييد عصام فهد، والزعي زياد هاشم، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- 02- جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
- 03- سامر قنطجني، لغة الإفصاح المالي والمحاسبي، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، حماة، سوريا، 2012.
- 04- سفير محمد، بوبكر مصطفى، حوكمة الشركات، النشر الجامعي الجديد للنشر والطباعة والتوزيع، تلمسان، الجزائر، 2018.
- 05- طلال محمد علي الجعاوي، محمد آل فتح الله، الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2017.
- 06- طلال محمد علي الجعاوي، هدى أمين عليوي الجميلي، قياس درجة الشفافية في الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.
- 07- عبد الوهاب نصرو علي، شحاته السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدول المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 08- علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 09- عمر علي عبد الصمد، حوكمة المؤسسات بين المحاسبة المالية والتدقيق المحاسبي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
- 10- قاسم محسن، إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم، يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2003.
- 11- محمد صبري إبراهيم ندا، طارق عبد العال حماد، هاشم أحمد عطية، مبادئ المحاسبة المالية، مطبعة دار السلام، القاهرة، مصر، 2007.
- 12- محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 13- مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2015.
- 14- واثق رعد الديلمي، الحوكمة في الحد من الممارسات التعسفية داخل شركة المساهمة دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2019.
- 15- وليد ناجي الحياي، حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015.

- 16- الطيب حامد إدريس موسى، الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين الإفصاح المحاسبي، أماراباك- مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 05، العدد 15، 2014. <https://platform.almanhal.com/GoogleScholar/Details/?ID=2-71481> تاريخ الإطلاع 06-06-2021.
 - 17- براضية حكيم، بلعوز بن علي، أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 09، العدد 14، 2015. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/12425> تاريخ الإطلاع 15-06-2021.
 - 18- بوشدوب طلال الخميني محمد، دور وأهمية نظام معلومات المحاسبة المالية في تفعيل مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. جامعة البليدة 2، المجلد 5، العدد 2، 2014. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18880> تاريخ الإطلاع 16-06-2021.
 - 19- صاغور مسعود، تعزيز الإفصاح بعد الإصلاح المحاسبي في الجزائر ودوره في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة لونيبي علي البليدة 2، المجلد 04، العدد 02، 2013. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18245> تاريخ الإطلاع 15-06-2021.
 - 20- قاضي فاطمة الزهراء، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة زيان عاشور بالخلفة، المجلد 04، العدد 02، 2020. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/140202> تاريخ الإطلاع 16-06-2021.
 - 21- يزيد قادة، دور سياسة الإفصاح والشفافية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة المشكاة فالاقتصاد، التنمية والقانون، جامعة عين تيموشنت، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2016. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/82327> تاريخ الإطلاع 15-06-2021.
 - 22- محمد لزرقي، معوقات عدم الالتزام بتطبيق الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية للحد من المخاطر البيئية للمؤسسات في الجزائر (دراسة ميدانية)، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة في المحاسبة -مقاربات علمية عملية-، جامعة العربي بن المهدي أم البواقي، 24-25 أكتوبر 2017. <https://drive.google.com/file/d/1vmz5lEQnsQEYESWNzWlFNf2QgskrkOUt/view> تاريخ الإطلاع 19-06-2021.
- ثالثا: الرسائل العلمية:
- 23- بوقدوم رضا، قنون أحمد، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن- جيجل)، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى بجيجل، الجزائر، 2018.
 - 24- راوية بك، دور المراجعة الخارجية في تفعيل حوكمة الشركات دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015.

- 25- عاشوري عبد الناصر، دور التدقيق الخارجي في تدعيم الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الاقتصادية العمومية في ولاية سطيف)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2016.
- 26- ماجد إسماعيل أبو الحمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على الشركات المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية)، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009.
- 27- مرحوم عمر، الحوكمة ودورها في ترشيد الإنفاق المحلي (دراسة حالة بلدية أولاد يعيش)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب -البليدة، الجزائر، 2012.